# الفصل الأول

# النظم السياسية الإفريقية

# ما قبل الاستعمار

**تمهيد:**

عرفت القارة الإفريقية حضارات عديدة قبل مجيء الرجل الأبيض. ففي **غرب إفريقيا** كانت هناك إمبراطوريات وحضارات قديمة في غانا وشنجهاي ومالي و (والاتاسومي). **وإفريقيا الاستوائية** كانت هناك مملكة الكونغو، وفي **إفريقيا الوسطى** كانت هناك مملكتا بوغندا وبونيورو، وكذلك وجدت دول قديمة فيما يعرف الآن بمالاوي (نياسالاند) وتنجانيقا. أما في **جنوب إفريقيا** فقد وجدت إمبراطورية الزولو.[1]

وبالتالي، فإن القارة الإفريقية قد عرفت النظم الحكومية وعرفت الدول قبل التأثر بالحضارة الغربية. وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم النظم السياسية الإفريقية الأصيلة أساسا إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** وتضم تلك المجتمعات ذات السلطة المركزية والجهاز الإداري والمنظمات القضائية، أي تلك الجماعات ذات الحكومات والتي فيها تتواكب اختلافات الثروة والامتيازات والمكانة الاجتماعية، مع توزيع النفوذ والسلطة، وتضم هذه المجموعة **(الزولو)** و **(النجواتو)** و**(البمبا)** و **(البانى أنكولي)** و **(الكيدي)** وغيرها.
- **أما المجموعة الثانية:** فتضم تلك الجماعات التي تفتقر إلى السلطة المركزية والجهاز الإداري والمنظمات القضائية، أي تلك التي تفتقر

---

[1] نزيه نصيف ميخائيل، النظم السياسية في إفريقيا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة 1967، مصر.

إلى الحكومة، والتي لا توجد فيها فروق واضحة في المركز والمكانة والثروة. وتضم هذه المجموعة (**اللوجولي**) و (**التالنسي**) و(**النوير**) وغيرها.

وهكذا، فمن وجهة نظر هولاء الذين يرون أن الدولة إنما يستدل عليها من وجود الحكومة والهيئات الحكومية، يمكن أن توصف المجموعة الأولى بأنها **دول بدائية** على حين توصف المجموعة الثانية بأنها **مجتمعات لادولية**. ويلاحظ أن المجتمعات الإفريقية الأولية كانت بصفة عامة ذات **نظم رئاسية** وإن وجدت بعض المجتمعات غير الرئاسية مثل(**الأيبو**) في نيجيريا، و(**الماساي**) في كينيا، و(**الياسوجا**) في **أوغندة**، كما أنها كانت ذات نظم ديمقراطية.

منظر لجزيرة غورني (www.election-politique.com)

## المبحث الأول

# الاجتياح الأوروبي لإفريقيا

والجدير بالملاحظة، أنه في القرن التاسع عشر قد شهد بداية حركة الاستعمار (Colonialisme) الأوروبي الذي اجتاح وقتها إفريقيا، أو ما اصطلح عليه آنذاك **بتخاطف إفريقيا** التي بلغت أقصاها فيما بين سنتي (1870م) و(1914م) بفعل تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية التي هزت الاقتصاد الأوروبي.[1] فقد أصيب الاقتصاد الأوروبي بأزمة عنيفة في هذه الفترة، وفقدت بريطانيا احتكارها الصناعي العالمي إذ ظهر من ينافسها في الأسواق العالمية من دول القارة الأوروبية، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي تكدس الإنتاج، خاصة أن الحماية الجمركية كانت قد أقفلت أسواق أوروبا لصالح الصناعة الوطنية.

- أمام هذا المنعرج الخطير كان لزاما على الدول الاستعمارية أن تفكر في الحل وهو التوسع في أسواق ما وراء البحار وذلك بالاستفادة بما طرأ من تقدم على وسائل النقل وطرق المواصلات. وكانت إفريقيا- وهي في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط – أنسب الأقاليم إزاء مثل هذه الأفكـــار التوســـعية، فتسابقت دول أوروبا الصناعية على تملك أكبر عدد ممكن من أراضي القـــارة الإفريقية، التي كانت تنظر لها من باب **الأرض التي لا صاحب لها**. وهكذا لم

---

[1] المرجع السابق، نقلا عن الدكتور عبد الملك عودة، السياسة والحكم في إفريقيا، القاهرة، سنة 1959م.

تحل الحرب العالمية الأولى إلا وكانت إفريقيا مقسمة فيما بين بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، وايطاليا، واسبانيا، والبرتغال.

وبمرور الأيام، تحولت أوضاع هذه التبعية (La dépendance) لتأخذ صورة الاستعمار (Colonialisme) المباشر فيما قبل الحرب العالمية الأولى إلى صورة الانتداب (Mandat) والوصاية- فيما بعد هذه الحرب – تحت إشراف **عصبة الأمم** (SDN) **ومنظمة الأمم المتحدة** (ONU). وطبقت كل من هذه الدول الاستعمارية صورة أو أخرى من نظم الحكم الغربية على القارة الإفريقية. وأمام هذا التصارع بين نظامين للحكم: النظام الوطني القديم والنظام الأجنبي المفروض، قامت علاقات المد والجزر التي كانت لها آثارها السلبية. حيث يمكن ملاحظة اختلافات بين مجموعتين لنظم الحكم الإفريقية، ففي الجماعات من الفئة الأولى مثلا حرم الحاكم الأعلى من سلطاته عن طريق تدخل الحكومة الاستعمارية ومنعه من استعمال سلطته المنظمة تحت أمره على مسئوليته الخاصة، وبالتالي، لم يعد يحكم بناء على حقه الخاص المطلق وإنما كوكيل عن الحكومة الاستعمارية.

كما كان **للنظم الإفريقية الأصيلة** جانبها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكانت لها نظم الولاء الاجتماعي الخاصة بها، كما كانت لها نظم عقوباتها الخاصة، وكان لها اقتصادها المتميز القائم على الصيد والرعي والزراعة المتنقلة، ونظمها الخاصة في تنظيم استعمال الأرض على أساس الملكية المشاعة التي كانت تفي بالحاجات المتواضعة لأفراد العائلة.

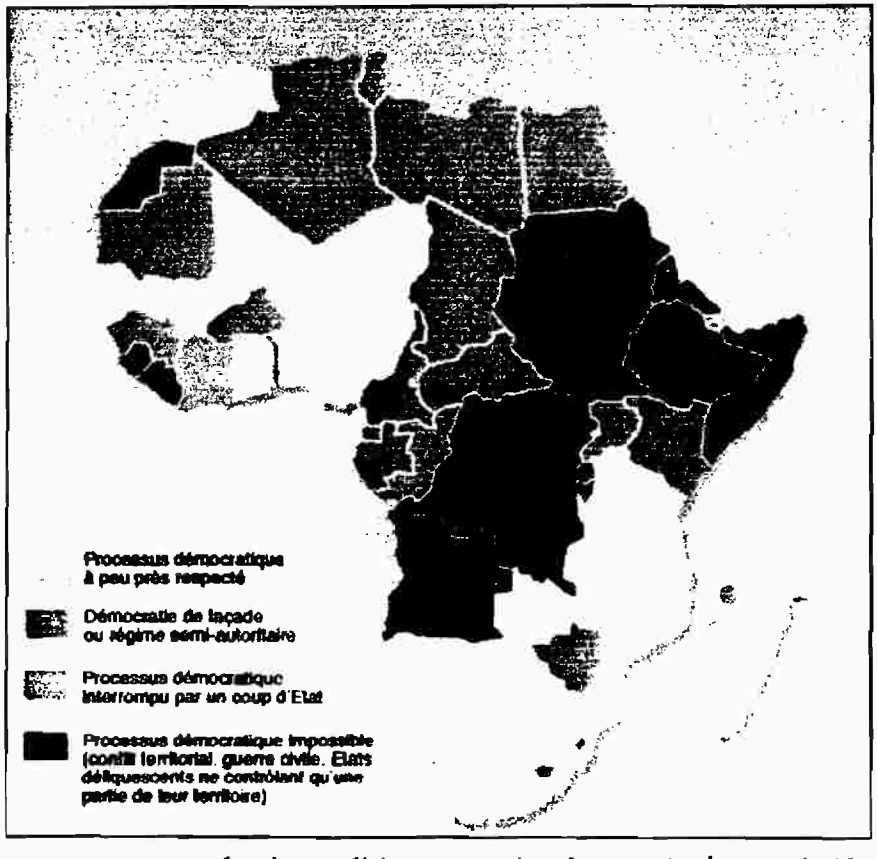


الإصلاحات السياسية في إفريقيا (www.election-politique.com)

وكانت الأرض نوعا من الوقف ليست له قيمة اقتصادية أو سوقية مباشرة، أو كان لكل فرد نصيبه المحدد من ممتلكات العائلة بأية صورة من الصور دون رضاء جميع أعضائها. فهو لا يستطيع أن يؤجر الأرض أو يقرضها أو يقسمها دون موافقة العائلة. ومن الناحية القانونية كانت الالتزامات مرتبطة بالنظام الجماعي لملكية الأرض، فكانت جميع الالتزامات تدفع من أرض العائلة. كذلك كان للإفريقيين مميزاتهم الخاصة بالزواج والطلاق والأعياد، وتقاليدهم وأعرافهم وديانتهم الخاصة بهم التي تميزهم عن باقي المجتمعات الأخرى من قبيل تعدد الزوجات وختان البنات وغيرها.

## المبحث الثاني

# غربنة المجتمع الإفريقي

وكما جاء الرجل الأوروبي معه بنظم الحكم الخاصة به، فقد جاء بنظم وتقاليد اقتصادية واجتماعية وثقافية هي جزء من تراث المجتمع الغربي وليد الثورة الفرنسية والثورة الصناعية. وكما كان على نظم الحكم الإفريقية أن تتكيف مع نظم الحكم الأجنبية المفروضة، فقد كان على مظاهر الحياة الإفريقية الأخرى أن تتكيف بالمثل مع المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي، الأساليب الجديدة التي جاء بها الرجل الأبيض معه. وكما اختلفت النظم السياسية الإفريقية من نظم الحكم الأجنبية من حيث مدى القدرة والاستيعاب، كذلك اختلفت الحضارات الإفريقية في موقفها من الحضارة الغربية الحديثة فيما يتعلق بهذه الأمور. وكمثال في كينيا نجد (الكيكويو) معجبين بالأنماط الأوروبية، على حين امتنعت قبائل (الماساي) و(الباكوت)وجميع الشعوب (النيبوتية) الأخرى في كبرياء عن تقبل تأثير الحضارة الغربية، أما قبائل (الجاندا) في أوغندة المجاورة، والتي كانت لهم حضارتهم ذات التنظيم السياسي الراقي، فقد اتبعوا الأساليب الأوروبية.

إذن الخلاف بين النظم الإفريقية الأصيلة من حيث القدرة على التكيف، كان له أثره أيضا من لجوء السلطات الأجنبية بجماعة دون غيرها في حكم الشعوب الإفريقية، وذلك على أساس مدى قدرتها على استيعاب طرق السلوك الأوروبية. ففي نيجيريا مثلا نجد أن سياسة الحكم غير المباشر قد

تركزت أولا بين قبائل (الهاوسا) في الشمال حيث تتمركز السلطة السياسية في يد الأمير وحيث كانت تتواجد نظم ضريبية وقضائية مقاربة للنظم الأوروبية، وقد امتدت هذه السياسة بشيء من الصعوبة لتطبق على قبائل (اليوروبا) في الجنوب الغربي. أما محاولة تطبيق هذا النظام على قبائل (الأيبو) في الجنوب الشرقي فقد باءت بالفشل حيث انعدمت الوحدات السياسية المشابهة، وأما فيما يتعلق بمظاهر الحياة المختلفة فقد كانت هناك درجات مختلفة للاقتباس من الأنماط الأوروبية. أي أن الحضارة الإفريقية كانت تعرف نظما سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بها قبل أن يستعمرها الرجل الأبيض. وإن الرجل الأبيض قد جاء معه بنظم مغايرة فرضها بحكم وجوده القانوني والواقعي.

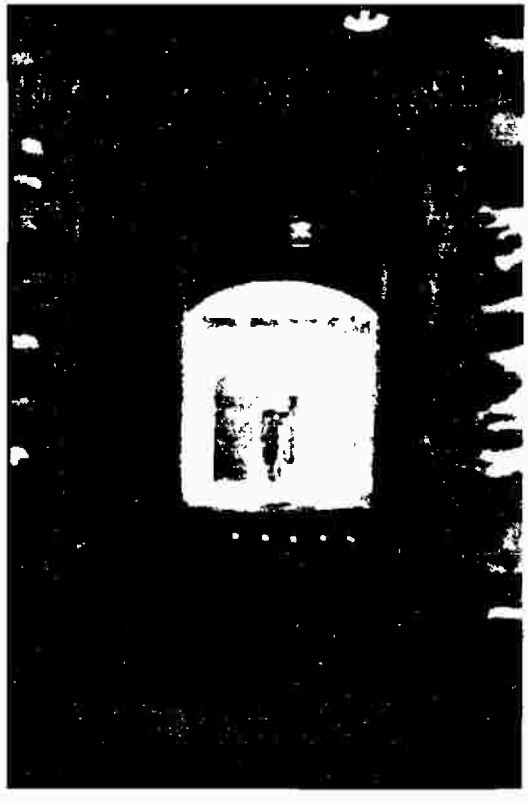

مخرج باب اللاعودة (www.election-politique.com)